

أسلوب المجاز في اللغة عموماً وفي القرآن خصوصاً بين المثبتين والنافين دراسة تحليلية

م.م. أمير فتاح عباس أمين

مكان العمل دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

The method of metaphor in the language in general and in the Qur'an in particular between the affirmers and the negators

M. M. Amir Fattah Abbas Amin

Department of Religious Education and Islamic Studies

amirmaktaba@yahoo.com

doi 10.58564/MABDAA.62.2.2023.561

ملخص البحث

مسألة المجاز في اللغة والقرآن، وإن لم تُشتهر كغيرها مسائل العلوم اللسانية مثل (الترادف، والنسخ، والتفسير والتأويل...)، إلا أنها تُعدُّ مسألة شائكة، وقد كثر الخلاف فيها في مجالات علوم اللغة، وعلوم الأصول، وعلوم القرآن، وهي ظاهرة لغوية متحققة راسخة في لغة العرب، وفي نص القرآن الكريم، الذي لم يجد عن سنن العربية، وهو الذي نزل (بلسان عربي مبين)، وإن لأسلوب المجاز اللغوي والقرآني أهمية كبيرة في التراث العلمي العربي والإسلامي؛ فهو يشكل شطر الحسن في البلاغة العربية والقرآنية. فكان للعلماء الأولين عناية بهذا الموضوع البلاغي الهام، وبيّنوا الدلالات التي يؤديها في اللسان العربي، وقد تبين لنا من خلال البحث في موضوع المجاز أنه أصل كثير من الأساليب البلاغية كالكنائية، والنعريض، والاستعارة، والتوكيد، والحذف، ومن ثمّ اتفق البلغاء على أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة.

كلمات البحث المفتاحية الحقيقية - المجاز - البلاغة - إعجاز القرآن - اللسان العربي

The issue of metaphor in language and the Qur'an, although it is not as famous as other issues of linguistic sciences such as (synonymy, abrogation, interpretation and interpretation...), is considered a thorny issue, and there has been much disagreement in the fields of linguistic sciences, fundamentals sciences, and Qur'anic sciences, and it is a linguistic phenomenon. It is firmly established in the language of the Arabs, and in the text of the Holy Qur'an, which did not deviate from the traditions of Arabic, and was revealed (in a clear Arabic tongue). The method of linguistic and Qur'anic metaphor has great importance in the Arab and Islamic scientific heritage. It constitutes the half of beauty in Arabic and Quranic rhetoric. The early scholars paid attention to this important rhetorical topic, and they explained the connotations it carries in the Arabic language. It became clear to us through research on the subject of metaphor that it is the origin of many rhetorical methods such as metonymy, exposure, metaphor, emphasis, and deletion. Hence, the rhetoricians agreed that metaphor is more eloquent. From the truth Truth - Metaphor - Rhetoric - The Miracle of the Qur'an - The Arabic Language.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد، فإن قضية المجاز في اللغة والقرآن من المباحث التي وقف عندها علماء اللغة والشريعة، وألّفوا فيها المصنفات الكثيرة، ولا يخفى أن لموضوع أسلوب المجاز أهمية كبيرة في التراث العلمي العربي والإسلامي؛ إذ إن هذا الموضوع أدى بوضوح وفاعلية إلى تشكل أفكار رئيسية قام عليها عدد من الفرق والتوجهات الفكرية في منظومة الفكر الديني الإسلامي، وهي البحث في مسائل العقيدة الإسلامية، وفي أحكام الفقه، وأصوله، وفي بيان أسرار الإعجاز القرآني البلاغي. وعلى الرغم من اختلاف الأفراد إزاء كل لفظ نرى قدرًا كبيرًا مشتركًا بينهم، وذلك القدر المشترك في فهم الدلالات هو الذي يكون الحقيقة أو المجاز العام واللفظ قد يشيع استعماله في جيل من الأجيال للدلالة على أمر معين، وكلما ذكر اللفظ خطرت الدلالة نفسها في الذهن دون غرابة أو دهشة، وهو من أجل هذا ممّا يسمّى بالحقيقة، فإذا انحرف به الاستعمال في مجال آخر، فأتار

في الذهن غرابية أو طرفية، قيل حينئذ: إنه من المجاز. وينحرف الناس عادةً باللفظ من مجاله المألوف إلى آخر غير مألوف حين تعوزهم الحاجة في التعبير، وتتزاحم المعاني في أذهانهم أو التجارب في حياتهم وتظل هذه الظاهرة تلازمنا طوال الحياة حتى الطفل الصغير يلجأ إلى ذلك المجاز الضروري، كما يفعل الكبير فالطفل يرى ثقلاً في رأس الإبرة التي بيد أمه تخطئ الثياب، فلا يتردد أن يقول: عين الإبرة صغيرة أي: أنه عمد إلى لفظ مألوف له وانحرف به عن ذلك المجال حين دعت الضرورة إلى ذلك. إن كثرة استخدام الكلمة في معنى مجازي تؤدي غالباً إلى انقراض معناها الحقيقي، وحلول هذا المجاز محلّه، فمثلاً: أصل الورد إتيان الماء وحده، ثم صار إتيان كل شيء ورداً لكثرة استخدامه في هذا المعنى العام، والرائد في الأصل طالب الكلاء، ثم صار طالب كل حاجة رائداً، والمجد في الأصل امتلاء بطن الدابة من العلف، ثم كثر استخدامه مجازاً في الامتلاء بالكرم حتى انقراض معناه الأصلي، وأصبح حقيقةً في هذا المعنى المجازي، وقُل مثل ذلك في الأذن من قلة لبن الناقة إلى نقص العقل، وفي الوعى من اختلاط الأصوات في الحرب إلى الحرب نفسها، ومعنى الغفر والغفران من الستر إلى الصفا عن الذنوب، ومعنى العقبة من الشعر الذي يخرج على الولد من بطن أمه إلى ما يذبح عنه عند حلق ذلك الشعر... وهكذا. هذا مظهر من مظاهر التطور والنماء في دلالة الألفاظ وتميمتها، برع فيها العلماء واللغويون الذين يحبون هذه اللغة، ويجتهدون في طريقها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى جملة من الأمور الهامة، منها: إلقاء الضوء على نشأة أسلوب المجاز وتطوره، وتعريفه لغةً واصطلاحاً. بيان اختلاف أئمة اللغة في وجود المجاز، وذكر أدلتهم في ذلك وترجيح الصواب من وجهة نظر الباحث. إثبات أن الكلام في اللسان العربي على نوعين: حقيقة ومجاز، مع بيان الفرق بين المجاز والحقيقة عند القائلين بوجود المجاز. اهتمام أئمة اللغة وأئمة تفسير القرآن بموضوع المجاز، وقيامهم بالتأليف الكثيرة جداً فيه. التعرف على أقسام المجاز في اللسان العربي.

المبحث الأول المجاز

تعريفه لغةً واصطلاحاً عند المحققين من أئمة علماء اللغة والقرآن الكريم

تقديم:

مسألة المجاز في اللغة والقرآن، وإن لم تُشتهر على النحو الذي اشتهرت به كثير من مسائل علوم القرآن؛ ك: (الترادف، والنسخ، والتفسير والتأويل، وأسباب النزول... إلخ)، إلا أنها مسألة شائكة، وقد كثر الخلاف فيها في مجالات علوم اللغة، وعلوم الأصول، وعلوم القرآن.

نشأة أسلوب المجاز ومرآة تطوره، وتعريفه لغةً واصطلاحاً:

يُعدُّ المجاز ظاهرة لغوية متحققة راسخة في لغة العرب، لاسيما وأن القرآن الكريم، أيضاً، هو نص لغوي لم يجد عن سنن العربية، وأساليب التعبير فيها، وهذا ما يؤكد وصف الله تعالى للقرآن، في مواطن كثيرة، بالعربي المبين، منها قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. ولم يظهر الخلاف في شأن المجازات سواء في اللغة العربية أو في القرآن الكريم إلا بعد دخول الأعاجم ساحة الإسلام، وبعد زعزعة هيبة ومكانة اللغة العربية، مقارنة بالوضع الذي كانت عليه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وصحبه العرب الأقحاح، ومن قبلهم من الأعراب الخالص. وإن لأسلوب المجاز اللغوي والقرآني أهمية كبيرة في التراث العلمي العربي والإسلامي؛ وهو يشكل شطر الحسن في البلاغة العربية والقرآنية، ويبدو أن تطور موضوع المجاز والقول به قد تبلور، ونشأ، وحدث بعد القرون الثلاثة المفضلة. حتى استقر فيه القول على خمسة آراء، سنأتي على ذكرها عند بيان مذاهب العلماء في وجود المجاز، إن شاء الله تعالى. يقول ابن الأثير: وهذا الفصل - في الحقيقة والمجاز - مهم كبير من مهمات علم البيان، لا بل هو علم البيان بأجمعه، فإن في تصريف العبارات على الأسلوب المجازي فوائد كثيرة. (ابن الأثير الموصلي، ١٩٩٥م، ٨٤). إن أول من سبق لاستعمال مصطلح (مجاز القرآن) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى الليثي (ت 210هـ) فوضع كتاباً سماه (مجاز القرآن) تعرض فيه لتفسير مفردات القرآن ومعاني لغوية، ولم يكن من باب البلاغة والبيان - كما فعل عبد القاهر الجرجاني في كتابيه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة). (الصغير، ١٩٩٩م، ١٥) وبعضهم يسمي كتاب أبي عبيدة (غريب القرآن) بناءً على مضمونه اللغوي، وهي عندهم كانت عبارات مترادفة (غريب القرآن = مجاز القرآن = معاني القرآن)؛ لذا نجد ابن النديم (ابن النديم، ١٩٧٨م، ٥٢). يسمي كتاب أبي عبيدة (غريب القرآن)، وكذلك نجد ابن خیر الإشبيلي يقول: «وأول كتاب جمع في غريب القرآن ومعانيه كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى، وهو كتاب المجاز». (ابن خیر، ١٩٩٨م، ٥٤) وقد أيد الزبيدي هذا الاتجاه فقال: قال مروان بن عبد الملك: سألت أبا حاتم عن غريب القرآن لأبي عبيدة يقال له (المجاز)، (الزبيدي، ١٩٧٣م، ١٧٦؛ الصغير، ١٩٩٩م، ١٥)، وبناءً على هذا المعنى لا نستغرب القول

بأن التأليف في مجاز القرآن بدأ مبكراً، فقد قامت جمهرة كبيرة من أعلام اللغة وأئمة النحو بتأليف كتب سميت بـ(معاني القرآن) كلها تبحث في المعنى اللغوي والمجاز والغريب بحسب اصطلاحاتهم، فعلى سبيل المثال نجد مؤلفات للفراء، والمبرد، والكسائي، والأخفش، وابن الأنباري، والزجاج وغيرهم، كلها بعنوان (معاني القرآن) كذلك نجد بعنوان (غريب القرآن) وهو يصب في ذات المنهج لابن قتيبة، والسدوسي، ولأبي عبيد القاسم بن سلام، ولأبي زيد البلخي وغيرهم كثير. (الصغير، ١٩٩٩م، ١٥ وما بعدها). وكلهم في القرن الثاني والثالث الهجريين، وأغلب هذه المؤلفات في معاني القرآن وغريب القرآن قد ذكرت في ثناياها أن هذا من المجاز في اللغة والقرآن الكريم، واستشهدت بالشعر العربي والنثر الأدبي الذي كان سائداً آنذاك، يقول الدكتور محمد حسين علي الصغير في كتابه (مجاز القرآن): إذا نظرنا إلى مجاز القرآن بإطاره البلاغي العام فإننا نجد أن الجاحظ الذي توفي في سنة (255 هـ) أول من استعمل المجاز للدلالة على جميع الصور البيانية تارةً أو على المعنى المقابل للحقيقة تارةً أخرى فهو كمعاصريه يعبر عن جمهرة الفنون البلاغية كالاستعارة والتشبيه والتمثيل، والمجاز نفسه، يعبر عنها جميعاً بالمجاز. ويتضح هذا جلياً في أغلب استعمالات الجاحظ البلاغية التي يطلق عليها اسم المجاز، وقد انسحب هذا على المجاز القرآني لديه. (الصغير، ١٩٩٩م، ١١). كان المبرد المتوفى سنة (285 هـ) قد استعمل في كتابه (المقتضب) المجاز بمثل مؤدى استعمال أبي عبيدة له، أما ابن جني المتوفى سنة (392 هـ) فقد أشار إلى حقيقة وقوع الكلام مجازاً في عدة مواضع من كتابه (الخصائص) ووافق ابن قتيبة في كثير من الموارد التي استعملها في كتابه (غريب القرآن) وقام بشرح مفهوم المجاز وبيّن فائدته في المبالغة، والتوكيد، والاتساع، والتشبيه. (ابن جني، د.ت)، ٤٤٢/٢ وما بعدها).

تعريف المجاز لغةً واصطلاحاً:

المجاز لغةً: قال ابن قدامة: المجاز: هو اللفظ المستعمل في غير موضوعه الأصلي على وجه يصح. (ابن قدامة، ١٣٩٩هـ، ٦٤/١) وعرفه ابن الأثير بقوله: وأما المجاز فهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضوع إلى هذا الموضوع إذا تخطاه إليه. (ابن الأثير الموصلي، ١٩٩٥م، ٨٤). المجاز اصطلاحاً: عرّف عبد القاهر الجرجاني المَجَازَ بأنه: مَفْعَلٌ من جاز الشيء يجوزُه إذا تعدّاه، وإذا عدل باللفظ عمّا يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً. (الجرجاني، ٢٠٠٤م، ٣٤٢). وعرفوه في أصول الفقه بأنه: استعمال اللفظ في غير ما وُضع له حقيقةً، لعلاقة بينهما، أي: بين اللفظ وبين هذا الشيء، وهي علاقة غير المشابهة. (المحبوبي، ١٩٩٨م، ١/١٦٠) الفرق بين الحقيقة والمجاز: هي أن الحقيقة تعبر عن أصل الكلمة التي جاءت بها، أما المجاز فإنه يبتعد قليلاً عن أصل الكلمة ليعبر عن تشبيه، أو تأكيد، أو استعارة، أو كناية، أو حذف المجاز في اللغة العربية بحر لا يسير غوره وفضاء لا يدرك حده منه نشأت لآلى التعبير والتصوير، وعنه صدرت الدرر والتمثيل والتخييل، فلو سقط من الكلام جفّ نبعه ولو زال من التعبير سقط حسنه، ولم يزل الأدياء يتحلّون بغيره، والعلماء ينقبون عن دُرره حتى كان كما قال الشاعر:

يزيدك وجهه حسناً إذا ما زدته نظراً

المبحث الثاني اختلاف أئمة اللغة في وجود المجاز في اللغة العربية والقرآن الكريم وذكر أدلتهم

اشتدّ الخلاف بين علماء الأمة حول: هل في اللغة العربية والقرآن الكريم مجاز؟ أم أنهما يخلوان من المجاز ذهب جمهور أهل العلم إلى القول بالمجاز فيهما. وخالفهم فريق آخر أدلى كل فريق بدلو، وذكر ما لديه من أدلة وبراهين، واستمر الخلاف منذ بدء التدوين في العلوم والفنون الإسلامية والعربية إلى اليوم قرابة خمسة عشر قرناً، واكتسبت القضية أبعاداً لغوية نقدية وبلاغية أدبية، ثم دينية شرعية. وقد أُلّف كثير من العلماء وتنبّعوا نشأة هذا الخلاف، وساروا معه منذ مراحل التاريخ الأولى؛ معتمدين على أمّهات المراجع والمصادر عرضاً وتحليلاً ونقداً؛ بغية الوصول إلى رأي قاطع يحسم الخلاف في القضية، ويهيئ الأسباب لتوحيد الرأي عند المسلمين فيها سلفاً وخلفاً بعد العرض والتحليل والتوضيح. المثبتون لأسلوب المجاز في اللغة عموماً وفي القرآن خصوصاً: أسلوب المجاز واقع في اللغة والقرآن الكريم: وجود المجاز ووقوعه في اللغة دليل على ثبوت وجود المجاز ووقوعه في القرآن؛ إذ إن القرآن الكريم نزل ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] ولا شك أن ما ينطبق من قواعد اللغة العربية ينطبق على القرآن المنزل باللغة العربية، يقول الزركشي في ذلك: «لا خلاف أن كتاب الله يشتمل على الحقائق؛ وهي كل كلام بقي على موضوعه، كالأيات التي لم يتجوّز فيها، والآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى، وتوحيده وتنزيهه، والداعية إلى أسمائه وصفاته، كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢]. قيل: ومنه الآيات التي لم تتسخ؛ وهي كالأيات المحكمات، وما لا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: أحمد الله على نعمائه وإحسانه، وهذا أكثر الكلام، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ

مُرْوُوفُونَ} [البقرة: ٤].» (الزركشي، (د.ت)، ٢/٢٥٤). ثم بيّن الخلاف في هذه المسألة بين العلماء، فيقول: «وأما المجاز فاختُلف في وقوعه في القرآن، والجمهور على الوقوع، وأنكره جماعة منهم: ابن القاص من الشافعية، وابن خويزنداد من المالكية، وحكي عن داود الظاهري، وابن أبي مسلم الأصبهاني». (الزركشي، (د.ت)، ٢/٢٥٥). ثم يذكر السبب الذي دعاهم إلى إنكار وجود المجاز في القرآن، وهو على ما يبدو أقوى الأدلة وأولها عندهم، على هذه المسألة، بل ربما لا يوجد عندهم دليل آخر غير، يقول الزركشي: «وشبهتهم أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه، وهذا باطل، ولو وجب خلؤ القرآن من المجاز، لوجب خلؤه من التوكيد، والحذف، وتثنية القصص، وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن». (الزركشي، (د.ت)، ٢/٢٥٥).

أما أدلة المثبتين لوقوع المجاز في اللغة والقرآن الكريم؛ فسواء من أخذ بالقول بإثبات أصل المجاز في العربية، أو بنفي أصل المجاز فيها، فكلاهما اجتهدان سائغان، قال بكل قولٍ منهما أعلام كبار في العلم. كما أن من نقل أصل المسألة من باب الاجتهاد السائغ إلى باب السنة والبدعة، أو باب الجهل والعلم، كجعل مثبت المجاز مبتدعاً، أو منكر المجاز جاهلاً باللغة؛ فكلماه غير دقيق علمياً. فالمجاز في جوهره أن يأتي المتكلم لكلمة وضعت لمعنى معين، فيلنقطها ويعبر بها عن معنى آخر، لعلاقة بينهما يدركها الذهن فيلتدّ بها بيانياً، وإذا كانت العلاقة المشابهة فيسمى المجاز (استعارة) أو غير المشابهة فيسمى (مجازاً مرسلًا) سيأتي تفصيلها، إن شاء الله تعالى. لقد كانت العرب تسمي الأرض أمًا ؛ لأنها مبتدأ الخلق، وإليها مرجعهم، ومنها أقواتهم، وفيها كفايتهم. وقال أمية بن أبي الصلت:

والأرض معقلنا وكانت أمنا
فيها مقابرنا وفيها نولد

وقال يذكرها:

منها خلقنا وكانت أمنا خلقت
ونحن أبنائها لو أننا شكر

وقال الله تعالى في الكافر: ﴿فَأَمَّهُ هَكَوِيَةً﴾ [القارعة: ٩] لما كانت الأم كافلة الولد وغاذيته، ومأواه ومريته، وكانت النار للكافر كذلك، جعلها أمه. وقال في أزواج النبي، صلى الله عليه وسلم: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، أي: كأمهاتهم في الحرمات. (ابن قتيبة، (د.ت)، ٦٩-٧٠). قال ابن قتيبة: وقد تبين لمن قد عرف اللغة، أن القول يقع فيه المجاز، فيقال: قال الحائط فمال، وقل برأسك إلي، أي أمله، وقالت الناقة، وقال البعير. ولا يقال في مثل هذا المعنى: تكلم، ولا يعقل الكلام إلا بالنطق بعينه، خلا موضع واحد وهو أن تتبين في شيء من الموات عبرة وموعظة، فتقول: خبر وتكلم وذكر ؛ لأنه ذلك على معنى فيه، كأنه كلكم، وقال الشاعر:

وعظتك أجدات صمت
ونعتك السنة خفت

وتكلمت عن أوجه
تبلى وعن صور سبت

وأرتك قبرك في القبو
ر وأنت حي لم تمت

أراد أنه حفر فيها الأنهار، وغرس الأشجار، وأثر الآثار، فلما تبينت للناظر صارت كأنها مخبرة... (ابن قتيبة، (د.ت)، ٧٣-٧٤). وتبين له أيضًا أن أفعال المجاز لا تخرج منها المصادر ولا تؤكد بالتكرار، فنقول: أراد الحائط أن يسقط، ولا تقول: أراد الحائط أن يسقط إرادة شديدة، وقالت الشجرة فمال، ولا تقول: قالت الشجرة فمال قولاً شديداً. والله تعالى يقول: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] فوكّد بالمصدر معنى الكلام، ونفى عنه المجاز. وقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] فوكّد القول بالتكرار، ووكّد المعنى بإنما. (ابن قتيبة، (د.ت)، ٧٤). ثم يقول ابن قتيبة: وأما الطاعنون على القرآن (بالمجاز) فإنهم زعموا أنه كذب؛ لأن الجدار لا يريد، والقرية لا تسأل، وهذا من أشنع جهالاتهم، وأدلتها على سوء نظرهم، وقلة أفهامهم، ولو كان المجاز كذباً، وكلّ فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلاً كان أكثر كلامنا فاسداً، لأننا نقول: نبت البقل، وطالت الشجرة، وأبنت الثمرة، وأقام الجبل، ورخص السّعر... (ابن قتيبة، (د.ت)، ٨٥). وأما الزيادة في التوكيد، فكقوله سبحانه: ﴿يَقُولُونَ يَا فَوْهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي فُؤُوهِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧] لأن الرجل قد يقول بالمجاز: كلمت فلاناً، وإنما كان ذلك كتاباً أو إشارة على لسان غيره، فأعلمنا أنهم يقولون بألسنتهم. (ابن قتيبة، (د.ت)، ١٥٢). وكذلك قوله: ﴿يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩] لأن الرجل قد يكتب بالمجاز، وغيره الكاتب عنه. ويقول الأسي: كتبت إليك، وهذا كتابي إليك. وكلّ فعل أمرت به فأنت الفاعل له، وإن وليه غيرك. فأعلمنا أنهم يكتبونه بأيديهم ويقولون: هو من عند الله. وقد علموا يقيناً - إذ كتبوه بأيديهم - أنه ليس من عند الله. (ابن قتيبة، (د.ت)، ١٥٣).

يقول تعالى: ﴿فَمَارَحَتْ بِجَنَرَتِهِمْ﴾ [البقرة: ١٦] والتجارة لا تريح، وإنما يُريح فيها. وهذا على المجاز (ابن قتيبة، (١٩٧٨م)، ٤٢). ومثله: ﴿ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤] أي: قولكم على التّشبيه والمجاز، لا على الحقيقة (ابن قتيبة، (١٩٧٨م)، ٣٤٨). وكذا قوله عز وجل: ﴿حَلَقْنَا

لَهُمْ مَمَاعِمَاتٌ أَبَدِيًّا﴾ [يس: ٧١] يجوز أن يكون مما عملناه بقدرتنا وقوتنا. وفي اليد القوة والقدرة على العمل؛ ففُتَعَارُ اليدُ ففُتَوَضَّعُ موضعها. هذا مجازٌ للعرب يحتمله هذا الحرف. (ابن قتيبة، (١٩٧٨م)، ٣٦٨). فقد جرى القرآن العظيم على معهود الأُميين في الاستعمال العربي فما ثبت من أساليب اللُّغة فالأصل جواز ثبوته في أسلوب القرآن والسنة إلا لمانع ظاهر، وابن جرير الطبري وهو شيخ مفسري أهل السنة استند على المجاز والاستعارة في تفسير الكثير من آيات الكتاب الحكيم، وتفسير ابن كثير له جلاله في نفوس أهل السنة استند على المجاز والاستعارة في تفسيره، وغيرها. وغيرهم كثير من أئمة أهل السنة الكبار. ونجد لبحث المجاز صدًى، في سائر فنون العلم؛ كعلوم القرآن، والفقه وأصوله، والأدب، وغيرها. وفي الحقيقة: إن ظاهرة المجاز لها ساحة بعيدة الأطراف، غزيرة الفروع، فضلاً عن قيمتها البلاغية والجمالية في إطارها اللُّغوي، تلك القيمة التي جعلت أهل اللُّغة وعلوم القرآن يجنحون إلى القول: «إن المجاز أبلغ من الحقيقة». (الجرجاني، ٢٠٠٤م، ص ٧٠). ويقول السُّيوطي: «... فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد...». (السيوطي، ٢٠٠٨م، ٢/٧٥٣). ومن لطائف ما يذكر في هذا السياق أن عالمًا ممن ينكر المجاز والاستعارة في القرآن الكريم جاء إلى شيخ فاضل عالم منكرًا عليه دعوى المجاز، وكان ذلك السائل المنكر أعمى فقال له الشيخ: ما تقول في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٢] هل المراد بالعمى الحقيقة وهو عمى البصر، أم المراد به المجاز وهو عمى البصيرة؟ فبُهِتَ السائل وانقطعت حجته. (الصابوني، 1994م، ١٧٤).

النَّافُونَ لِأَسْلُوبِ الْمَجَازِ فِي اللُّغَةِ عَمُومًا وَفِي الْقُرْآنِ خُصُوصًا: ممن نفى المجاز من علماء اللُّغة وأئمتها: (الشمسي، ٢٠٠١م، ٢/٥٣٥ وما بعدها) أبو علي الفارسي: عزا تاج الدين السبكي في كتابه (جمع الجوامع) إلى أبي علي الفارسي ما ذهب إليه من نفيه وقوع المجاز باللُّغة مطلقًا. (السبكي، (د.ت)، ١/٣٠٨). أبو الفتح ابن جنبي: حيث يذهب إلى القول بأن المجاز الذي يغلب وقوعه في اللُّغة عند القائلين به ليس في الحقيقة إلا أسلوبًا من أساليب اللُّغة العربية، فمن تلك الأساليب مثلًا إطلاق لفظ (الأسد) على (الحيوان المفترس المعروف) ومنها أيضًا إطلاق لفظ (الأسد) على (الرجل الشجاع) وهكذا. (ابن جنبي، (د.ت)، ٢/٤٤٥ - ٤٥٠). أبو إسحاق الإسفراييني: وكذلك عزا تاج الدين السبكي أيضًا في كتابه (جمع الجوامع) إلى أبي إسحاق الإسفراييني ما ذهب إليه من نفيه وقوع المجاز في اللُّغة مطلقًا. (السبكي، (د.ت)، ١/٣٠٨). أحمد ابن تيمية: وهو الذي وضَّح الخلاف في هذه المسألة، في كتابه (الحقيقة والمجاز) الذي أفرده، لهذا الموضوع، وقد مال إلى نفي وقوع المجاز في اللُّغة على الإطلاق، وأنه غير واقع في القرآن الكريم، مخالفًا بذلك الجمهور من أئمة المسلمين، كما يظهر لمن قرأ كتابه هذا. (ابن تيمية، ٢٠٠٢م، ٧، ١١، ١٥). ابن قيم الجوزية: يدعم ابن القيم في كتابه (الصواعق المرسله) ما ذهب إليه أبو الفتح ابن جنبي موضحةً ذلك بما معناه: أن جميع أنواع المجازات عند القائلين بها في اللُّغة ليست إلا أنواعًا متعدِّدة من الأساليب العربية المعروفة عند أهل العلم بها فإطلاق (الأسد) مثلًا على (الحيوان المفترس) ينصرف إليه عند الإطلاق وعدم التقييد بما يدلُّ على أن المراد غيره، وكذلك فإن إطلاق (الأسد) على (الرجل الشجاع) ينصرف إليه إذا اقترن بما يدلُّ على ذلك، كما أنه لا مانع من كون أحد الإطلاقيين لا يحتاج إلى قيد في حين أن الثاني يحتاج إليه، وذلك لأن بعض أساليب العربية يتضح فيه المقصود، فلا يحتاج إلى قيد في حين أن بعضها الآخر لا يتضح فيه المراد ولا يتعين إلا بحاجته إلى قيد يدلُّ عليه، ومع الاقتران بالدليل فإنه يقوم مقام الظاهر الذي يستغني عن ذلك الدليل كقولك: رأيت (أسدًا) يرمي فإنه يدلُّ على (الرجل الشجاع) كما يدلُّ لفظ (الأسد) عند الإطلاق على (الحيوان المفترس). وبناءً على هذا، فلا يمكن إثبات مجاز في اللُّغة العربية؛ لأن كلاً من تلك المجازات عند القائلين بها ليس عندنا إلا حقيقةً في محلِّه. بل يذهب ابن القيم إلى ما هو أكثر من هذا حينما يعقد فصلًا كاملًا من كتابه (الصواعق المرسله) سمَّاه بعنوان: (فصل في كسر الطاغوت الثالث الذي وضعه الجهمية لتعطيل حقائق الأسماء والصفات وهو طاغوت المجاز) حيث يستطرد قائلاً: وهذا الطاغوت قد لَهَجَ به المتأخرون، والتجأ إليه المعطلون وجعلوه جُنَّةً يُتَرَسُونَ بها من سهام الراشقين، ويصدون عن حقائق الوحي المبين. ثمَّ يسترسل مستشهدًا بالإمام الشافعي فيقول: وهذا هو الشافعي مع كثره مصنفاته ومباحثه إلا أنه لا يوجد فيها ذكر المجاز البتَّة، وهذه هي رسالته التي هي أصول الفقه لم ينطق فيها ب(المجاز) في موضع واحد. (ابن قيم الجوزية، ١٩٨١م، ٢/٢٨٤-٢٨٥). أما خلاف النافين في القرآن فيشير العلامة الشَّنْقِيطِي إلى الخلاف في جواز إطلاق المجاز في القرآن عند كلِّ من القائلين بوقوعه في اللُّغة، وعند القائلين بمنعه فيها، وذلك على النَّحْوِ التالي: فعند القائلين بالمجاز في اللُّغة: فهم وإن قالوا بوقوع المجاز في اللُّغة إلا أنهم لا يجيزون وقوعه في القرآن، وهذا ما يشير إليه الشَّنْقِيطِي بقوله: إن القائلين بالمجاز في اللُّغة العربية قد اختلفوا في جواز إطلاقه في القرآن فقال قوم من المالكية، منهم ابن خوزيمنداد، وقوم من الشافعية منهم ابن القاصِّ، وكذا بعض الظاهرية: «لا يجوز أن يقال: في القرآن مجاز» عند مانعي القول بالمجاز في اللُّغة: فهم وإن قالوا بمنع وقوع المجاز في اللُّغة أصلًا فقد قالوا بمنعه في القرآن من باب أولى، وهذا ما يشير إليه الشَّنْقِيطِي بقوله: وبالغ في إيضاح منع المجاز في القرآن الشيخ أبو العباس أحمد ابن تيمية، وكذا تلميذه العلامة ابن قِيمِ الجوزية، وذلك فضلًا عن قولهما بمنعه في

اللغة أصلاً. (ابن تيمية، ٢٠٠٢م، ٧، ١١، ١٥) وقد اشتهر عن العلامة الشنقيطي - وهو يعدُّ من المعاصرين - (ت ١٣٩٣هـ) القول بمنع وقوع المجاز في القرآن، وذلك فضلاً عن قوله بمنع وقوعه في اللغة، وهذا ما يتضح من خلال ردّه على المخالفين، قائلاً: والذي ندينُ الله به، ويلزم قبوله كلُّ مُنصفٍ محقِّقٍ: أنه لا يجوز إطلاق المجاز في القرآن مطلقاً على كلا القولين: سواء قيل بوقوع المجاز في اللغة أو عدم وقوعه فيها، أما على القول بأنه لا مجاز في اللغة أصلاً - وهو الحقُّ - فعدم المجاز في القرآن واضح، وأما على القول بوقوع المجاز في اللغة العربية، فلا يجوز القول به في القرآن. (الشنقيطي، (د. ت)، ٦-٧). وفي هذا يقول الشنقيطي: وأوضح دليل على منعه في القرآن إجماع القائلين بالمجاز على أن كل مجاز يجوز نفيه، ويكون نافيه صادقاً في نفس الأمر، فتقول لمن قال: رأيت أسداً يرمي، ليس هو بأسد، وإنما هو رجل شجاع، فيلزم على القول بأن في القرآن مجازاً أن في القرآن ما يجوز نفيه. ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن، وهذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول بالمجاز في القرآن، وبين جواز نفي بعض القرآن قد شوهدت في الخارج صحته، وأنه كان ذريعةً إلى نفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن العظيم. وعن طريق القول بالمجاز توصل المعطلون لنفي ذلك فقالوا: «لا يد، ولا استواء، ولا نزول»، ونحو ذلك في كثير من آيات الصفات؛ لأن هذه الصفات لم ترد حقائقها؛ بل هي عندهم مجازات، فاليد مستعملة عندهم في التعمية أو القدرة، والاستواء في الاستيلاء، والنزول نزول أمره، ونحو ذلك، فنفاها هذه الصفات الثابتة بالوحي عن طريق القول بالمجاز. (الشنقيطي، (د. ت)، ٦-٧). يورد الشنقيطي في كتابه (منع جواز المجاز) أمثلة يقصد بها إثبات ضحالة أدلة القائلين بالمجاز في اللغة، يقول: «...ومن ذلك ما يسميه البلاغيون: إيراد الجد في قالب الهزل، كقول الشاعر:

إِذَا مَا نَمِيْمِي أَتَاكَ مُفَاخِرًا فُكُلٌ عَدَّ عَنَ ذَا كَيْفِ أَكَلِكَ لِلصَّبِّ

فإن قوله: كيف أكلك للصبِّ، يظهر أنه هزلٌ وهو يقصد به تعبيرهم بأكلهم الصَّبِّ. وهذا من البديع المعنوي، فهو بديع المعنى، مع أنه لا يجوز في القرآن لاستحالة الهزل فيه، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ ﴿١٣﴾ وَمَا هُوَ بِأَمْرٌ لَّيْلٍ﴾ [الطارق: ١٣-١٤]. (الشنقيطي، (د. ت)، ١١). يتضح لنا مما سبق أن الشنقيطي يجزم بمنع وقوع المجاز في القرآن العظيم فضلاً عن قوله بعدم وقوع المجاز في اللغة العربية على التحقيق، وهذا ما عرض له، وانتصر فيه على مخالفه من خلال مناقشته التفصيلية لأدلتهم، ثم بيان خلاصة موقفه على نحو ما ذكره آنفاً. أما التطبيق العملي عند من ينفي وقوع المجاز في اللغة وفي القرآن، وكيف تفسر الآيات التي جاءت بصيغة مجازية: فيعتمد على تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث في صفاتهم، والإيمان بكل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه، أو وصفه به رسوله؛ لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله، ولا يصف الله بعد الله أعلم بالله من رسوله صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه: ﴿وَمَا يَبْطِئُ عَنِ الْمَوْتِ ﴿٢﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤] ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ يُعْشَىٰ أَيْلَ النَّهَارِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وفي قوله: ﴿يُدْأَبُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴿١٠﴾﴾ [الفتح: ١٠].

فالقول: إن فيها مجازاً ينفي عن الله تعالى وصفاً أثبتته لنفسه في كتابه، وأنه لا يليق بالله تعالى فقد جعل نفسه أعلم من الله ورسوله سبحانه وتعالى، ومن اعتقد أن وصف الله يُشابه صفات الخلق فهو مشبهٌ ملحدٌ وضالٌّ، ومن أثبت لله ما أثبتته لنفسه أو أثبتته له رسوله مع تنزيهه عن مشابهة الخلق فهو مؤمنٌ جامعٌ بين الإيمان بصفات الكمال والجلال وبين التنزيه عن مشابهة الخلق سالمٌ من ورطة التشبيه والتعطيل، وهذا الفهم والتفسير في سياق قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴿١١﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. مثال آخر: قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدَانِ يَنْقَضَانِ فَاقَامَهُ، ﴿١٢﴾﴾ [الكهف: ٧٧] نراه ينفي المجاز في انقضاء الجدار مثبتاً حقيقته فيقول: اعلم أن هذه الآية الكريمة من أكبر الأدلة التي يستدلُّ بها القائلون بأن المجاز واقع في القرآن، (زاعمين أن إرادة الجدار الانقضاء لا تكون حقيقةً، وإنما هي مجازٌ)، وقد دلت آيات من كتاب الله تعالى على أنه لا مانع من كون إرادة الجدار حقيقةً؛ لأن الله تعالى يعلم للجدار انقضاءات إراداتٍ وأفعالاً وأقوالاً لا يدركها الخلق كما صرح تعالى بأنه يعلم من ذلك ما لا يعلمه خلقه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ، وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴿٤٤﴾﴾ [الإسراء: ٤٤] فصرح بأننا لا نفقه تسبيحهم؛ لأن تسبيحهم واقع عن إرادة لهم يعلمها هو سبحانه، أما نحن فلا نعلمها. (الشمسي، ٢٠٠١م، ٢/٥٤٧-٥٤٩)؛ (الشنقيطي، (د. ت)، ٢٦)؛ (الشنقيطي، ١٩٩٥م، ٢/٣٦٣ وما بعدها) ترجيح الصواب من وجهة نظر الباحث: لا شك في أن ما ذهب إليه جماهير علماء أهل السنة والجماعة من القول بوجود المجاز في اللغة عموماً، وفي القرآن الكريم خصوصاً هو الصواب؛ لقوة أدلتهم ووضوحها. اهتمام أئمة اللغة وأئمة تفسير القرآن بموضوع المجاز، وتصنيفهم فيه: مرّ معنا أن أبا عبيدة معمر بن المثنى الليثي من علماء العربية هو أول من استعمل مصطلح مجاز القرآن في كتابه الذي وسمه بـ(مجاز القرآن) ثم تتابعت المؤلفات في (مجاز القرآن، ومعاني القرآن، وغريب القرآن) فوجدنا في القرن الثاني والثالث الهجريين مؤلفاتٍ لأبّان بن تغلب الكوفي، والفراء، والمبرد، والكسائي، والأخفش، وابن الأنباري، والرّجّاج، وابن قتيبة، والسدوسي، ولأبي

عُبيد القاسم بن سَلام، ولأبي زيد البلخي... وفي القرن الرابع الهجري ابن جَنِّي وعلي بن عيسى الرُّماني... وغيرهم كثير. (الصغير، ١٩٩٩م، ١٢ وما بعدها) ثم جاء عبد القاهر الجُرْجاني في القرن الخامس الهجري بكتابه (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) ليفصّل الحديث عن المجاز بأقسامه المختلفة تفصيلاً علمياً دقيقاً مستقيماً من جهود سابقه، وما خلفه من تراثٍ نقدٍ وبلاغٍ زاخرٍ، ومبرراً عن مُكنة الناقد الحصيف وذوق الأديب البارِع. ثم تلقّف الرّمخشري في القرن السادس الهجري بعد ذلك كلام عبد القاهر وملاحظاته وسعى إلى تطبيق ذلك على النصّ القرآني لاستكناه بدائعه واستخراج دُرره فأبدع أيّما إبداع، بل وأضاف إضافات بيانية لا تزال شاهدة له برسوخ القدم، وعلوّ الكعب في هذا الفن، وأخرج ذلك كلّهُ في تفسيره العظيم (الكشاف) وكان سعيه إلى التفريق بين الاستعماليين الحقيقي والمجازي للعبارة الواحدة في معجمه (أساس البلاغة) لمسة متميّزة سجّلها الرّمخشري في مسيرة الدرس المجازي. وعمد بعده فخر الدّين الرّازي في القرن السابع الهجري إلى كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر فلخصه ونقّحه في كتابه (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز) وأدلى فيه بذلوه في تناول المباحث المجازية بالبحث المنطقي الدقيق، وأضاف بعض الملاحظات البلاغية الهامّة في هذا الموضوع. وفي القرن السابع الهجري انبرى عبد العزيز بن عبد السلام إلى جمع المجازات القرآنية جمعاً مستوعباً لجل المجازات القرآنية في كتابه (الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز) وفي القرن الثامن الهجري قام سعد الدين التّفتازاني والشريف الجُرْجاني بتحليلات علمية دقيقة للمباحث المجازية من خلال حواشيهما وشروحهما، وجاء السيوطي في القرن التاسع الهجري فقام باختصاره، وزاد عليه في كتاب سَمَاهُ (مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن). وفي القرن العاشر الهجري ألف العصام إبراهيم بن محمد الإسفرايني (رسالة جليلة نفيسة مفصّلة في المجاز) باللّغة الفارسية عربّها فيما بعدُ حفيده المولوي وفي القرن الثاني عشر الهجري صنّف أبو العرفان محمد بن علي الصّبّان رسالة في المجاز سمّاها (الرّسالة البيانية) فصّل فيها مباحث المجاز تفصيلاً دقيقاً جامعاً للأراء المختلفة، وقد وُضعتُ عليها حواشٍ كثيرة، ثم توسّعت الدّراسات البلاغية في هذا المجال حتى صار يصعب إحصاؤها، ولا يتّسع المقام لسردها، والإشارة إليها. (مذبحي، 2013م، ٣٥ وما بعدها).

المبحث الثالث المجاز عند القائلين بوقوعه في التّعة والقرآن المجاز عند القائلين بوقوعه في التّعة والقرآن أربعة أنواع:

- ١- المجاز اللّغوي: وهو الذي يتكلم فيه الأصولي (الزركشي، د.ت)، ٢/ ٢٥٦ وما بعدها). وهذا عنده مجاز في المفرد. وأمثله في القرآن كثيرة جداً، يعجز العد عن إحصائها، وله ستّ وعشرون قسمًا ذكرها الزركشي، وذكر لكل قسم مثلاً عليها من القرآن، وهي هذه (الزركشي، د.ت)، ٢/ ٢٥٩ - ٢٩٦):
- ١- إيقاع المسبب موقع السبب، ومثاله قوله تعالى: ﴿يَبْرُؤُا عَنْهُمَا لِبَاسُهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَا ۗ إِنَّهُمْ يَبِرُدُّكُمُ هُوَ وَفِيئَةٌ مِنْ حَيْثُ لَا تَرْوَنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧].
- ٢- عكسه وهو إيقاع السبب موقع المسبب، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّٰى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُّوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّٰى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].
- ٣- إطلاق اسم الكل على الجزء، ومثاله قوله تعالى، عن المنافقين: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِىٓ أَدَانِهِمْ مِنْ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]. (السيوطي، ٢٠٠٨م، ٧٥٥/٢).
- ٤- إطلاق اسم الجزء على الكل، ومثاله قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].
- ٥- إطلاق اسم الملزوم على اللزوم، ومثاله قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥].
- ٦- إطلاق اسم اللزوم على الملزوم، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].
- ٧- إطلاق اسم المطلق على المقيد، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَعَقَرُوا النَّاقَةَ﴾ [الأعراف: ٧٧].
- ٨- إطلاق اسم المقيد على المطلق، ومثاله قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَامٍ﴾ [آل عمران: ٦٤].
- ٩- إطلاق اسم الخاص وإرادة العام، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَسُولٌ رَبِّ الْعٰلَمِينَ﴾ [الزخرف: ٤٦].
- ١٠- إطلاق اسم العام وإرادة الخاص، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَعْرِضُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥].
- ١١- إطلاق الجمع وإرادة المثني، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَقَدَّ صَعَتَ قُلُوبِكُمْ﴾ [التحریم: ٤].
- ١٢- النقصان، ومنه حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَسَكَلَ الْمَرِيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].
- ١٣- الزيادة، ومثاله قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

- ١٤- تسمية الشيء بما يؤول إليه، ومثاله قوله تعالى: ﴿يَلِدُوا إِلَّا فَاِجْرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧].
- ١٥- تسمية الشيء بما كان عليه، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٢].
- ١٦- إطلاق اسم المحل على الحال، كإطلاق الألسن على اللغات، ومثاله قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].
- ١٧- إطلاق اسم الحال على المحل، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْصَتْ وُجُوهُهُمْ فَنِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧].
- ١٨- إطلاق اسم آلة الشيء عليه، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤].
- ١٩- إطلاق اسم الضدين على الآخر، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠].
- ٢٠- تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصارف عنه، لما بينهما من التعلق ذكره السكاكي، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿مَا مَعَكَ إِلَّا تَسْبُجٌ﴾ [الأعراف: ١٢].
- ٢١- إقامة صيغة مقام أخرى، وله صور: فمنه فاعل بمعنى مفعول، ومثاله قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣]، وعكسه: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ [مريم: ٦١].
- ٢٢- إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل له في الحقيقة، فهو:
- إما على التشبيه، ومثاله قوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧].
 - وإما لأنه وقع فيه ذلك الفعل، ومثاله قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ لِي رُومٌ﴾ [الروم: ١-٢].
 - وإما لوقوعه فيه، ومثاله قوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧].
 - وإما لأنه سببه، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَرَادَتْهُمْ يُمِنًا﴾ [التوبة: ١٢٤].
- ٢٤- إطلاق الفعل والمراد مقاربتة ومشارفته لا حقيقته، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَهْنَ فَأَمْسِكُوا﴾ [الطلاق: ٢].
- ٢٥- إطلاق الأمر بالشيء للتبئس به والمراد دوامه، ومثاله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النساء: ١٣٦].
- ٢٦- إطلاق اسم البشرى على المبشّر به، ومثاله قوله تعالى: ﴿بَشِّرْكُمْ الْيَوْمَ بِجَنَّةٍ﴾ [الحديد: ١٢].
- ٢- **المجاز العقلي**: وهو عنده أن تسند الكلمة إلى غير ما هي له أصالة، بضرب من التأويل، كسبب زيد أباه، إذا كان سبباً فيه، وهو الذي يتكلم فيه أهل اللسان. (الزركشي، (د. ت)، ٢٥٦/٢؛ السيوطي، ٢٠٠٨م، ٧٥٣/٢).
- وهذا مجاز في المركّب، كما يسمّيه الزركشي والسيوطي، ويقسمه على ثلاثة أقسام: «أحدها: ما طرفاه حقيقتان، نحو: أنبت المطر البقل، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ يُمِنًا﴾ [الأنفال: ٢]، وقوله: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَعَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢]. والثاني: مجازيان نحو: قوله تعالى: ﴿فَمَا رَاحَتِ يَحْتَرِثُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]. والثالث: ما كان أحد طرفيه مجازاً دون الآخر، ومثاله قوله تعالى: ﴿تُوَوِّجُ أَكُلَهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥].
- قال بعضهم: ومن شرط هذا المجاز أن يكون للمسند إليه شبه بالمتروك، في تعلقه بالعامل». (الزركشي، (د. ت)، ٢٥٨/٢؛ السيوطي، ٢٠٠٨م، ٧٥٤/٢).
- ٣- **المجاز بالحذف**: ووقع الخلاف في الحذف، هل هو نوع من أنواع المجاز، أم لا؟ يرى الزركشي أن الحذف نوع من أنواع المجاز على المشهور، يقول: «وحكى إمام الحرمين في (التلخيص) عن بعضهم، أن الحذف ليس بمجاز؛ إذ هو استعمال اللفظ في غير موضعه، والحذف ليس كذلك». (الزركشي، (د. ت)، ١٠٣/٣؛ السيوطي، ٢٠٠٨م، ٧٦٩/٢).
- وهذا اعتراض على القائلين بأن الحذف نوع من أنواع المجاز، ومنهم الزركشي والسيوطي. يقول الزركشي نقلاً عن ابن عطية، الذي يعتبر الحذف نوعاً من أنواع المجاز: «وحذف المضاف هو عين المجاز، أو معظمه، وهذا مذهب سيبويه وغيره، من أهل النظر، وليس كل حذف مجازاً». (الزركشي، (د. ت)، ١٠٣/٢).
- ومن أهل العلم من وضع معياراً عنده يتحدّد كون الحذف من المجاز أم لا. وهذا ما نراه عند أبي المعالي الزنجاني، في قوله في كتابه (المعيار): «الحذف مجاز إذا تعيّر الحكم بسببه، وإلا فلا، مثلاً: زيد منطلق وعمرو، ليس مجازاً رغم حذف الخبر» (الزركشي، (د. ت)، ١٠٣/٣ - ١٠٤؛ السيوطي، ٢٠٠٨م، ٧٦٩/٢). [لم أجد كتاب الزنجاني هذا (المعيار) ولم أقف عليه، الذي نقل عنه الزركشي، وقد ذكر محقق كتاب البرهان،

العلامة محمد أبو الفضل إبراهيم، أنه كتاب (معيان النظر في علوم الأشعار)، ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم/١٣٦م/ أدب. ينظر: كتاب البرهان للزركشي، بتحقيق: الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم، حاشية: ١٠٣/٣].

وأخيراً يصرح الزركشي برأيه في هذه القضية؛ فيقول: «إن أريد بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضعه، فالمحذوف ليس كذلك؛ لعدم استعماله، وإن أريد بالمجاز إسناد الفعل إلى غيره- وهو المجاز العقلي- فالحذف كذلك». (الزركشي، (د. ت)، ١٠٤/٣).

إذاً: الزركشي هنا يحصر الحذف في مطابقته للمجاز العقلي؛ فلا يحكم له بأنه مجاز مطلقاً، لكن أيكون في الحذف إسناد للفعل إلى غيره؛ حتى يقول الزركشي: «إن الحذف كذلك؟» (الزركشي، (د. ت)، ١٠٤/٣). أليس الحذف عدم استعمال، والمجاز استعمال؟ فكيف يكونان شيئاً واحداً؟. ويبدو أن النقطة الأساسية المشتركة بين المجاز والحذف، هي التي ذكرها الزركشي في قوله: «الحذف خلاف الأصل، وعليه ينبغي فرعان: أحدهما: إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى؛ لأن الأصل عدم التغيير، والثاني: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف، وكثرته كان الحمل على قلته أولى». (الزركشي، (د. ت)، ١٠٤/٣).

٤- **التجوز عن المجاز بالمجاز**: ويبدو أن هناك نوعاً رابعاً من المجاز عند الزركشي، وقد سمّاه: (التجوز عن المجاز بالمجاز): وعرفه بـ: «أن تجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة، بالنسبة إلى مجاز آخر، فتتجوز بالمجاز الأول عن الثاني؛ لعلاقة بينهما». (الزركشي، (د. ت)، ٢٩٨/٢؛ السيوطي، ٢٠٠٨م، ٧٧٢/٢). ثم ذكر مثلاً عليه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]. وأوضحه بقوله: «فإنه مجاز عن مجاز، فإن الوطاء تجوز عنه بالسّر؛ لأنه لا يقع غالباً إلا في السّر، وتجاوز بالسّر عن العقد؛ لأنه مسبب عنه، فالصحيح للمجاز الأول الملازمة، والثاني السببية، والمعنى: لا تواعدوهم عقد نكاح». (الزركشي، (د. ت)، ٢٩٨/٢؛ السيوطي، ٢٠٠٨م، ٧٧٢/٢). يقول الزركشي: «وهذا يسميه ابن السّيد البطلاني، (مجاز المراتب)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَبْنَیْءَ آدَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْهِ لِيَأْسَا﴾ [الأعراف: ٢٦]، فإن المنزل عليهم ليس هو نفس اللّياس، بل الماء المنبت للزّرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللّياس». (الزركشي، (د. ت)، ٢٩٩/٢).

الخلاصة:

يثبت العلماء وجود المجاز بأقسامه وتفاصيله في القرآن، ويبينون أن لأسلوب المجاز القرآني أهمية كبيرة في التراث العلمي الإسلامي؛ وهو يشكل شطر الحُسْن من القرآن، ويعدّدون أنواعه، وأمثله، ويبدو أن موضوع المجاز قد تبلور فيما بعد، حتى استقرّ فيه القول على حسب ما جاء في التفصيل الذي ذكرناه في البحث. (السيوطي، ١٩٨٨م، ٣٦٤/١؛ الزركشي، ١٩٩٤م، ١٨٥/٢؛ ابن تيمية، ٢٠٠٢م، ١٥-١٦).

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة النظرية والتطبيقية لظاهرة المجاز في اللغة العربية والقرآن العظيم، تبين لنا أن المجاز ظاهرة بلاغية لافتة للنظر في الدرس البلاغي، والدرس النحوي العربي، والدرس التفسيري للقرآن الكريم، جديراً بأن يتوقف عندها الباحثون. وقد رأينا كيف كان للعلماء الأوّلين عناية بهذا الموضوع البلاغي الهام، وكيف تناولوه، وبينوا الدلالات التي يؤديها في اللسان العربي، وفي الكتاب الكريم؛ الذي نزل بهذه اللغة العظيمة. وبناءً على ذلك نذكر أهم نتائج البحث وخصائصه:

- ١- نشوء القول بالمجاز وتطوره، وأنه حدث بعد القرون الثلاثة المفضّلة.
- ٢- خلاصة المذاهب فيه: جواز وقوع المجاز في اللغة وفي التّنزيل الحكيم، وهو قول جمهور علماء العربية وعلماء الشريعة الإسلامية، والمنع وهو قول عدد من المحقّقين، منهم أبو علي الفارسي من أئمة اللغة، وابن قيم الجوزية، وشيخه ابن تيمية، لكن تفصيل القول عندهم بعدم القول بالمجاز في كلام الله وصفاته، أما ما عدا ذلك فالأمر واسع فيه.
- ٣- رجحان مذهب الجمهور، وهو جواز وقوع المجاز في اللغة والقرآن تبعاً لقوة الدليل في إثباته.
- ٤- وجود أسلوب المجاز في اللغة دليل على وجوده في القرآن؛ لأنه نزل باللسان العربيّ المحتوي على هذا النوع.
- ٥- لا بدّ لمن يتصدّى لتعليم القرآن وتفسيره أن يكون عالماً بالفرق بين الحقيقة والمجاز، والوقوف على كلّ مواضعها في كتاب الله عزّ وجلّ.
- ٦- مما يدلّ على اهتمام أئمة اللغة العربيّة، وأئمة تفسير القرآن بموضوع المجاز، قيامهم بتأليف مصنّفات كثيرة جدّاً فيه.
- ٧- المجاز أصل كثير من الأساليب البلاغية كالكناية، والتّعريض، والاستعارة، والتوكيد، والحذف، وقد اتّفق البلغاء على أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة.
- ٨- بيان أهم ثمره لاختلاف العلماء في هذا البحث الهامّ من فروع المعرفة اللسانية، وهي البحث في مسائل العقيدة الإسلامية، وفي أحكام الفقه،

وأصوله، وفي بيان أسرار الإعجاز القرآني البلاغي. وأخيراً، بعد حمد الله تعالى، فهذا جهدُ المقلِّ، ولا أدعي أنني أعطيت البحث حقَّه، ولكنِّي بذلت ما يوسعني في حدود علمي وفهمي، فما كان من صواب فمن الله تعالى، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منه بريئان، وأستغفر الله وأتوب إليه، وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: عام:

- ١- ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين الموصلبي، (١٩٩٥م)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، (د. ط)، القاهرة، دار نهضة مصر.
- ٢- ابن النديم، محمد بن إسحاق أبو الفرج، (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م)، الفهرست، (د. ط)، بيروت، دار المعرفة.
- ٣- ابن تيمية، تقي الدين أحمد، (٢٠٠٢م)، الحقيقة والمجاز، تحقيق: محمد بن حامد بن عبد الوهاب، (د. ط)، الإسكندرية، دار البصيرة.
- ٤- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، الخصائص، (د. ط)، بيروت، عالم الكتب.
- ٥- ابن خير، أبو بكر محمد الإشبيلي، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، الفهرست، (د. ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٦- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م)، غريب القرآن، (د. ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٧- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، (د.ت) تأويل مشكل القرآن، (د. ط)، (د. ن).
- ٨- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي أبو محمد، (١٣٩٩هـ)، روضة الناظر وجنة المناظر، ط٢، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود.
- ٩- ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، (د. ط)، القاهرة، مطبعة دار البيان.
- ١- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م)، أسرار البلاغة في علم البيان، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ١٠- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، (٢٠٠٤م)، دلائل الإعجاز، ط٥، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- ١١- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م)، طبقات النحويين واللغويين، ط٢، القاهرة، دار المعارف.
- ١٢- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (د.ت)، البرهان في علوم القرآن، (د. ط)، القاهرة، مكتبة دار التراث.
- ١٣- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (١٩٩٤م)، البحر المحيط في الأصول، (د. ط)، القاهرة، دار الكتبي.
- ١٤- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، (د.ت)، جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية البناني، (د. ط)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- ٢- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1429 هـ - 2008 م)، الإتيان في علوم القرآن، ط١، دمشق، دار المصطفى.
- ١٥- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (١٩٨٨م)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ط١، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٦- الشنقيطي، محمد الأمين المختار، (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (د. ط)، مكة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- ١٧- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، (د.ت)، منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، (د. ط)، جدة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- ١٨- الشيمي، أحمد سيد حسانين إسماعيل، (1422هـ - ٢٠٠١م)، الشنقيطي ومنهجه في التفسير في كتابه أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم قسم الشريعة الإسلامية.
- ١٩- الصابوني، محمد علي، (1414هـ - 1994م)، صفوة التفسير، ط١، حلب، دار القلم العربي.
- ٢٠- الصغير، محمد حسين علي، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، مجاز القرآن، خصائصه الفنية، وبلاغته العربية، ط١، بيروت، دار المؤرخ العربي.
- ٢١- المحبوبي، صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود، (١٩٩٨م)، التوضيح شرح التنقيح، (د. ط)، بيروت، دار الأرقم ابن أبي الأرقم.
- ٢٢- مذبوح، محمد، (2013م)، المجاز مباحثه وشواهد، (د. ط)، الجزائر، دار كنوز للنشر والتوزيع.

Index of sources and references

- 1 - Ibn al-Atheer, Abu al-Fath Diya al-Din al-Mawsili, (1995), The Walking Ideal in the Literature of the Writer and the Poet, (ed.), Cairo, Dar Nahdet Misr.
- 2 - Ibn al-Nadim, Muhammad bin Ishaq Abu al-Faraj, (1398 AH - 1978 AD), Al-Fihrist, (ed. edition), Beirut,

Dar al-Ma'rifa.

- 3 - Ibn Taymiyyah, Taqi al-Din Ahmad, (2002 AD), Truth and Metaphor, edited by: Muhammad bin Hamid bin Abdul Wahhab, (ed.), Alexandria, Dar Al-Basira.
- 4 - Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, (d. T.), Al-Khasāsīs, (D. T.), Beirut, World of Books.
- 5 - Ibn Khair, Abu Bakr Muhammad al-Ishbili, (1419 AH - 1998 AD), Al-Fihrist, (ed. edition), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- 6 - Ibn Qutaybah, Abu Muhammad Abdullah bin Muslim al-Dinouri, (1398 AH - 1978 AD), Gharib al-Qur'an, (ed.), Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- 7 - Ibn Qutaybah, Abu Muhammad Abdullah bin Muslim Al-Dinuri, (ed. T) Interpretation of the Problem of the Qur'an, (ed. i), (d. n.)
- 8 - Ibn Qudamah, Abdullah bin Ahmed Al-Maqdisi Abu Muhammad, (1399 AH), Rawdat Al-Nazir and Jannat Al-Manazhar, 2nd edition, Riyadh, Imam Muhammad bin Saud University.
- 9 - Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Summary of the Thunderbolts on the Jahmiyyah and al-Mu'talilah, (1401 AH - 1981 AD), (ed.), Cairo, Dar al-Bayan Press.
- 10 - Al-Jurjani, Abu Bakr Abd al-Qahir bin Abd al-Rahman bin Muhammad (1409 AH - 1988 AD), Secrets of Rhetoric in the Science of Bayan, 1st edition, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- 11 - Al-Jurjani, Abu Bakr Abdul Qahir bin Abdul Rahman, (2004 AD), Evidence of Miracles, 5th edition, Cairo, Al-Khanji Library.
- 12 - Al-Zubaidi, Abu Bakr Muhammad bin Al-Hasan Al-Andalusi, (1392 AH - 1973 AD), Classes of Grammarians and Linguists, 2nd edition, Cairo, Dar Al-Maaref.
- 13 - Al-Zarkashi, Badr al-Din Muhammad bin Abdullah, (D. T.), Al-Burhan fi Ulum al-Qur'an, (D. T.), Cairo, Dar al-Turath Library.
- 14 - Al-Zarkashi, Badr al-Din Muhammad bin Abdullah, (1994), Al-Bahr al-Muhit fi al-Usul, (ed. edition), Cairo, Dar al-Kutbi.
- 15 - Al-Subki, Taj al-Din Abd al-Wahhab, (ed.), Collecting the Mosques with Sharh al-Mahli and Hashiyat al-Banani, (ed. i.d.), Cairo, Dar Ihya al-Kutub al-Arabi.
- 16 - Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman, (1429 AH - 2008 AD), al-Itqan fi Ulum al-Qur'an, 1st edition, Damascus, Dar al-Mustafa.
- 17 - Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman, (1988), Al-Mizhar fi Sciences of Language and its Types, 1st edition, Cairo, Dar Revival of Arabic Books.
- 18 - Al-Shanqeeti, Muhammad Al-Amin Al-Mukhtar, (1415 AH - 1995 AD), Adwa' Al-Bayan fi Illah Al-Qur'an Bi Al-Qur'an, (ed.), Mecca, Dar Alam Al-Fawaid for Publishing and Distribution.
- 19 - Al-Shanqeeti, Muhammad Al-Amin bin Muhammad Al-Mukhtar, (d. T.), Preventing the Permissibility of Passages at Home for Worship and Miracles, (d. T.), Jeddah, Dar Alam Al-Fawa'id for Publishing and Distribution.
- 20 - Al-Shimi, Ahmed Sayyed Hassanein Ismail, (1422 AH - 2001 AD), Al-Shanqeeti and his approach to interpretation in his book Adwa' Al-Bayan fi Illhaha Al-Qur'an fi Al-Qur'an, unpublished master's thesis, Cairo University, Faculty of Dar Al-Ulum, Department of Islamic Sharia.
- 21 - Al-Sabouni, Muhammad Ali, (1414 AH - 1994 AD), Safwat al-Tafsir, 1st edition, Aleppo, Dar Al-Qalam Al-Arabi.
- 22 - Al-Saghir, Muhammad Hussein Ali, (1420 AH - 1999 AD), The Metaphor of the Qur'an, Its Artistic Characteristics, and its Arabic Rhetoric, 1st edition, Beirut, Dar Al-Histor Al-Arabi.
- 23 - Al-Mahboubi, Sadr Al-Sharia, Ubaidullah bin Masoud, (1998), Al-Tarih Sharh Al-Tanqih, (ed. edition), Beirut, Dar Al-Arqam Ibn Abi Al-Arqam.
- 24 - Mazbouhi, Muhammad, (2013 AD), Metaphor: Its Investigations and Evidence, (ed.), Algeria, Dar Kunooz for Publishing and Distribution.